الأمم المتحدة

E/2000/74

المجلس الاقتصادي والاجتماعي

Distr.: General
28 June 2000
Arabic
Original: English

الدورة الموضوعية لعام ٢٠٠٠

نيويورك، ٥ تموز/يوليه - ١ آب/أغسطس ٢٠٠٠

الجزء الرفيع المستوى

البند ٢ من جدول الأعمال المؤقت*

التنمية والتعاون الدولي في القرن الحادي والعشرين: دور تكنولوجيا المعلومات في إطار عالمي يقوم على المعرفة

مساهمة من اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي في موضوع الجزء الرفيع المستوى من الدورة الموضوعية لعام ٢٠٠٠ للمجلس الاقتصادي والاجتماعي

التنمية والتعاون الدولي في القرن الحادي والعشرين: دور تكنولوجيا المعلومات في إطار اقتصاد عالمي يقوم على المعرفة

منظور إقليمي

موجز

طلب رئيس المجلس الاقتصادي والاجتماعي لعام ٢٠٠٠، بالتشاور مع المكتب، إلى اللجان الإقليمية أن تعقد اجتماعات حكومية دولية أو اجتماعات لأفرقة الخبراء على الصعيد الإقليمي بشأن تكنولوجيا المعلومات من أجل التنمية لتطويرها في أقاليم كل من هذه اللجان وأن تقدم تقريرا عن نتائج هذه الاجتماعات إلى الجزء الرفيع المستوى للمجلس من أجل إعطاء نظرة إقليمية عن الموضوع المخصص للجزء الرفيع المستوى، "التنمية والتعاون الدولي

* E/2000/100.

130700 130700 00-50993 (A)

في القرن الحادي والعشرين: دور تكنولوجيا المعلومات في إطار اقتصاد عالمي قائم على المعرفة''.

وقد قدمت جميع اللجان الإقليمية الخمسة تقارير موجزة استندت إلى الاجتماعات الاستشارية الإقليمية أو إلى الآراء التي طلبتها من الدول الأعضاء فيها. وقد استضافت حكومتا الهند والبرازيل اجتماعات منطقتي كل من اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ واللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي على التوالي، يومي ٢٠ و ٢١ حزيران/يونيه ٢٠٠٠. وعقدت اللجنة الاقتصادية لأفريقيا اجتماعا رفيع المستوى، كان المنتدى الأفريقي الأول للتنمية، خلال الفترة من ٢٤ إلى ٢٨ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٩، تحت موضوع ''التحدي الذي تواجهه أفريقيا في العولمة وعصر المعلومات''. وعقدت اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا اجتماعها لأفرقة الخبراء يومي ١٥ و ١٦ أيار/مايو ٢٠٠٠. وعممت اللجنة الاقتصادية لأوروبا مشروع تقرير على جميع دولها الأعضاء وضمنت التعليقات الواردة في تقرير اللجنة المقدم إلى المجلس.

أولا – الحضور وتنظيم الأعمال

١ – عُقد الاجتماع الإقليمي بشأن تكنولوجيا المعلومات من أجل التنمية في فلوريانوبوليس، بسانتا كاتارينا، في البرازيل، في يومي ٢٠ و ٢١ حزيران/يونيه ٢٠٠٠ وحضره ممثلون للدول التالية الأعضاء في اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي: الأرجنتين، إكوادور، أوروغواي، باراغواي، البرازيل، بنما، بوليفيا، بيرو، جامايكا، السلفادور، شيلي، فنزويلا، كوستاريكا، كولومبيا، ونيكاراغوا. وحضر الاجتماع أيضا السيد بيرند نايهوس، سفير كوستاريكا لدى الأمم المتحدة ونائب الرئيس لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي للمجلس الاقتصادي والاجتماعي.

ثانيا – موجز المداولات

٢ – في الجلسة الافتتاحية للاجتماع، أدلى ببيانات كل من السيد نايهوس؛ والسيد رينالدو باجراج نائب الأمين التنفيذي للجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي؛ والسيد رونالدو ساردنبرغ، وزير العلوم والتكنولوجيا في البرازيل؛ والسيد اسبيريدياو، حاكم سانتا كاتارينا.

٣ – وتحدث السيد نياهوس، نيابة عن رئيس المجلس الاقتصادي والاجتماعي، فقال إن ثورة لا مثيل لها من قبل قد حدثت في العشر سنوات المنصرمة في ميدان الاتصالات السلكية واللاسلكية وإدارة المعلومات وإن لهذه الثورة تأثير ملحوظ على العلاقات الاقتصادية والاجتماعية، بل إنها أوجدت بيئة اقتصادية جديدة كل الجدة. وبفضل الثورة الرقمية، لم تعد ثروة الأمم تقاس بمعايير قيمة مواردها الطبيعية بل على أساس المعارف والمواهب التي يتمتع بها مواطنوها. وتتيح تلك الثورة للبلدان النامية فرصا جديدة للنمو الاقتصادي وللتنافس في الأسواق العالمية ولزيادة إنتاجها. وإذا استغلت تلك الفرص على نحو رشيد، فسيكون بالإمكان إقامة مجتمعات أكثر عدلا؛ بيد أن تحقيق ذلك يستدعي أن تلتزم جميع بلدان المنطقة، جنبا إلى جنب مع المجتمع الدولي، بسد الفجوة الرقمية بين الأمم الغنية والفقيرة، كما أن على الأمم المتحدة أن تضطلع بدور رئيسي في ذلك المسعى.

٤ – وبعد أن رحب نائب الأمين التنفيذي للجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي بالمشاركين نيابة عن الأمين التنفيذي للجنة وبعد أن أعرب عن ثقته في أن أعمالهم ستكلل بالنجاح، لاحظ أن المنطقة تتمتع، فضلا عن رأسمالها الطبيعي ورأس المال المنشأ بموارد طبيعية وفيرة، برأسمال غير ملموس يتمثل فيما تتمتع به بلدانها من قدرات على التعاون مستمدة من أصولها المشتركة ومن أواصر التضامن العريقة ومن تصورها لمستقبل مشترك. وقد تجلى ذلك في مناسبات لا تحصى وهو يكتسي أهمية خاصة عندما يتعلق الأمر بدمج بلدان المنطقة على نحو تام في تدفقات التطور التقني الذي يؤثر تأثيرا مباشرا على رفاه سكان المنطقة. ولذلك فإن بوسع هذا الاجتماع أن يزود المجلس الاقتصادي والاجتماعي بإسهامات من شأنها أن تعزز منظورها الشامل وتسهم في نجاح الدورة الموضوعية للجزء الرفيع المستوى للمجلس.

٥ – وذكر وزير العلوم والتكنولوجيا في البرازيل أن نشوء مجتمع المعلومات قد أعاد تحديد مركز البلدان داخل النظام الاقتصادي الدولي. وثمة نموذج تقني واقتصادي جديد آخذ في البروز يصوغ الجهود التي تبذلها البلدان لتحقيق التنمية والرفاه. وتتجاوز تأثيرات تلك الظاهرة، إلى حد بعيد، تأثير القوى الاقتصادية والمالية الشاملة الأخرى التي أثرت على مصير البلدان النامية خلال العقود القليلة الماضية.

ولذلك فمن اللازم وضع استراتيجية لإقامة صلات مع الاقتصاد الرقمي الجديد؛ وينبغي أن تتجسد تلك الاستراتيجية في تحديد أهداف الشمولية والمساواة الاجتماعية والاقتصادية وأن تتخذ شكل التزام بكفالة الديمقراطية وممارسة حقوق الفرد.

٦ - وقال حاكم سانتا كاتارينا إن هدف الاجتماع يمكن أن يوجز في كلمة واحدة هي: ''الذكاء''. وتعتمد القدرة على جعل الذكاء أداة لتحقيق العدالة على استخدام تكنولوجيا المعلومات بطريقة حديثة ومبتكرة وفقا للمبادئ التي تحدد المواطنة الكاملة. ويكمن التحدي الكبير في هذا المضمار في إيجاد طريقة لتحويل المهارات إلى وسائل فعالة لتضييق نطاق الإقصاء الاجتماعي والاقتصادي. وفيما يتعلق ببلدان أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، يتخذ ذلك التحدي شكل صراع حاسم للحفاظ على وحدة الشعور الوطني وتحقيق الاندماج الفعلي للمنطقة.

٧ - وبعد ذلك قدم نائب الأمين التنفيذي للجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي عرضا ذكَّر فيه المشاركين بأن الابتكار والتغييرات التقنية ظلت منذ وقت طويل عناصر رئيسية في تفكير اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي. فقد ساقت اللجنة الحجج، في سلسلة الدراسات التي نشرتها في مطلع التسعينات عن اقتراحها الداعي إلى تغيير أنماط الإنتاج على أساس العدالة الاجتماعية، على أن متطلبات العولمة تستدعي التركيز على دور التغييرات التكنولوجية وشددت على أهمية التنافس بوصفه عاملا أساسيا في تحقيق النمو الاقتصادي. ويتمثل هدف الاجتماع في تحليل شكل من أشكال التغيير التقني اكتسب أهمية عظيمة يتجلى في التغييرات التي تشهدها تكنولوجيا المعلومات والاتصالات التي يتجاوز تأثيرها نطاق الإنتاج ليشمل طائفة واسعة النطاق من مجالات الأنشطة.

٨ - وعلى نحو ما أشير إليه في الوثيقة المقدمة إلى الاجتماع من اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي والمعنونة ''أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي في عملية التحول إلى مجتمع يقوم على المعرفة: برنامج للسياسة العامة'' فإن ثمة مخاوف من أن تؤدي تكنولوجيا المعلومات والاتصالات الجديدة إلى استفحال ظروف عدم المساواة والإقصاء السائدة في الوقت الراهن. فقد تؤدي الفجوة الرقمية على الصعيد المحلي، إلى تفاقم التوزيع الحالي غير المتساوي للدخل والسلطة بينما قد تعمق الفجوة الرقمية بين البلدان الفوارق الحالية بين العالم المتقدم النمو والعالم النامي.

٩ - وقدم نائب الأمين التنفيذي للجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي عرضا عاما لتركة التسعينات حسبما وردت في الوثيقة التي أعدتها الأمانة، وذلك نظرا لأهميتها كنقطة انطلاق لا غنى عنها لأية استراتيجيات أو سياسات تتعلق بتكنولوجيا المعلومات قد تعتمدها بلدان المنطقة في المستقبل. وفي ذلك الصدد، أشار بوجه خاص إلى التقدم البين الذي تحقق على الجبهتين الاقتصادية والاجتماعية وإلى ركود أو تدهور توزيع الدخل والمشاكل القائمة حاليا في مضمار التماسك الاجتماعي. وينبغي أن تكون هذه العوامل بمثابة خلفية لإجراء تحليل معمق لإمكانات اعتماد سياسات ملائمة للمعلومات والاتصالات في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي.

١٠ - واستُهلت المناقشة المفتوحة التي أعقبت ذلك ببيان أدلى به ممثل البرازيل أشار فيه إلى سياق الاجتماع وأهدافه. وترى البرازيل أن لإتاحة الفرص للقطاع الخاص وتقديم الحوافز له أهمية عظيمة تضارع أهمية إقامة الصلات بينه وبين القطاع العام وهو بند من بنود جدول الأعمال الاقتصادي وإتاحة فرص الحصول على الخدمات لجميع المستخدمين وهو عنصر أصيل في الأجندة الاجتماعية.

١١ - وأدلى بعد ذلك ببيانات ممثلي كل من بيرو وباراغواي وشيلي والأرجنتين وبوليفيا وكولومبيا وكوستاريكا وفنزويلا وبنما وإكوادور وأوروغواي وجامايكا وأعربوا عن اتفاقهم مع الآراء التي أبداها ممثل البرازيل ومع المسائل التي تناولتها الوثيقة التي أعدتها أمانة اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي. وقدموا أيضا تقارير عن الأنشطة التي تضطلع بها بلدانهم سعيا لتوفير مزيد من فرص الحصول على تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. وذكر عضو في أحد الوفود أنه من الضروري، بالإضافة إلى حماية الوحدة الثقافية واللغوية للبلدان، أن تتاح فرص جديدة للأعمال التجارية للشركات في المنطقة وأن توضع آلات إقليمية للتنسيق بغية حماية المواقع التي تمكنت من شغلها في الأسواق. وأعرب ممثل آخر عن القلق بشأن إدارة القنوات المفضية إلى مجتمع المعلومات من قِبل القطاع الخاص رغم أن القطاع العام مسؤول عن تحديد إطار ذلك المجتمع. وأشار الممثلون أيضا إلى الحاجة لوضع معايير تكفل حماية الحقوق التي تصون حياة المواطنين الخاصة وتضمن سلامة المعاملات الشبكية وتمنع ارتكاب الجرائم في ذلك الوسيط الإعلامي. وأبدى عدد من الوفود اهتمامه بزيادة استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في مجال التعليم وفي تقديم الدعم للشركات الصغيرة والمتوسطة الحجم وحماية حقوق الملكية الفكرية.

١٢ - ونظرا إلى أن فرص الوصول إلى شبكات المعلومات تحددها تكلفتها إلى حد كبير، قُدم اقتراح بإنشاء مختبرات حاسوبية في مؤسسات التعليم الأساسي حتى يتسنى للأطفال التدرب على معرفة الحاسوب في عمر مبكر، وقُدم اقتراح آخر بتوفير فرص الوصول إلى الشبكات في المراكز التابعة للبلديات وفي المكتبات العامة. بيد أنه لوحظ أيضا أن إنتاج المواد بغية توزيعها عبر ذلك الوسيط يضاهي في الأهمية توفير فرص الوصول إلى الشبكات ذاتها.

١٣ - وبما أن نطاق المناقشة قد وُسع ليشمل مجالات أخرى، فقد برزت فكرة تدعو إلى إنشاء آليات للمفاوضات المتعلقة بالديون الخارجية تمكِّن من تخفيف عبء الديون الواقعة على كاهل البلدان لقاء الاضطلاع بالأنشطة المعدة لإتاحة الوصول إلى مجتمع المعلومات؛ ولوحظ في ذلك الصدد أن تلك المبادرة تستدعي تحديد إجراءات محددة تكون مناسبة لتلك الأغراض. وتم التشديد أيضا على أهمية التحديد الواضح للمجالات التي ينبغي التركيز عليها في تطبيق التكنولوجيات الجديدة. والتعليم من بين تلك المجالات ذات الأهمية الخاصة إذ أن فوائد التطور التكنولوجي ستكون ضئيلة جدا ما لم تقترن بالعملية التعليمية.

١٤ - ونظرا لضخامة السياسات المعنية، فإن اندماج القطاع العام والقطاع الخاص والمجتمع المدني يعد أمرا أساسيا لتمكين المنطقة من توسيع فرص الوصول إلى مجتمع المعلومات. ولُفت انتباه المشاركين إلى أمور شتى من بينها ضرورة تطوير صناعة البرامج التي ظل عدد من البلدان يعكف على تطويرها في العقود القليلة الماضية بدرجات متفاوتة من النجاح. ولذلك فمن مصلحة المنطقة أن تضع حوافز لتلك الصناعة بما في ذلك أنشطة التسويق المناسبة.

١٥ - وفي صباح يوم الأربعاء ٢١ حزيران/يونيه، اجتمع فريق من الخبراء لتحليل ثلاثة مسائل هي: التطور التكنولوجي الماضي والحاضر في أمريكا اللاتينية، وتكنولوجيا المعلومات: استراتيجية العمل الماضية والمقبلة، ودراسة حالة تتعلق بالتعاون في مضمار الابتكارات التكنولوجية. وقدم عروض في تلك الموضوعات كل من جورج كاتز، مدير شعبة الإنتاج والإنتاجية والإدارة التابعة للجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي والسيد إيفان مورا كامبوس، رئيس تكنولوجيات أكوان للمعلومات والسيد راميرو جوردان، مدير الاتحاد الاسباني الأمريكي للتعليم في مجال العلوم والتكنولوجيا.

١٦ - وفي بعد ظهر يوم ٢١ حزيران/يونيه، اجتمع الممثلون في جلسة عامة ووافقوا بالإجماع على إعلان فلوريانوبوليس الذي يبين الاحتياجات التي حددها ممثلو بلدان الإقليم وتوصياتهم بشأن تكنولوجيا المعلومات.

ثالثا - إعلان فلوريانوبوليس

١٧ - يرد أدناه إعلان فلوريانوبوليس.

إعلان فلوريانوبوليس

إن ممثلي بلدان أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي المجتمعين في فلوريانوبوليس،

إذ يضعون في اعتبارهم قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ١٩٩٩/٢٨١ الذي قرر فيه المجلس أن يخصص الجزء الرفيع المستوى من دورته الموضوعية لعام ٢٠٠٠ لموضوع ''التنمية والتعاون الدولي في القرن الحادي والعشرين: دور تكنولوجيا المعلومات في إطار اقتصاد عالمي قائم على المعرفة''،

وإذ يضعون في اعتبارهم أن ممثلي بلدان أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي قد التقوا، وفقا لهذا القرار، في الاجتماع الإقليمي بشأن تكنولوجيا المعلومات من أجل التنمية الذي عقدته حكومة البرازيل الاتحادية في مدينة فلوريانوبوليس، بسانتا كاتارينا، في البرازيل، في يومي ٢٠ و ٢١ حزيران/يونيه ٢٠٠٠ بغية التحضير، بالتعاون مع اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي بوصفها قائمة بمهمة الأمانة، لمشاركتها في الجزء الرفيع المستوى من الدورة الموضوعية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي المقرر عقدها في مقر الأمم المتحدة بنيويورك من ٥ إلى ٧ تموز/يوليه ٢٠٠٠،

وإذ يأخذون في اعتبارهم أيضا، التطلعات المشتركة لبلدان أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي لتصبح أعضاء كاملة العضوية في مجتمع المعلومات بحلول عام ٢٠٠٥ على أساس فعال وكفء ومستدام في إطار الاقتصاد العالمي القائم على المعرفة،

وإذ يرون أن تكنولوجيا المعلومات والاتصالات تُشكل الدعامة المركزية لإقامة اقتصاد عالمي ومجتمع يقومان على المعرفة، وأنها من ثم تشكل أساسا لشكل جديد من التنظيم والإنتاج على النطاق العالمي بأسره يُعيد تحديد الطريقة التي تُحدد بها البلدان مواقعها داخل النظام الاقتصادي العالمي والعلاقات القائمة بين الأفراد والثقافات وممارسة السلطة والمواطنة، وأن المعرفة ستكون على نحو متزايد عاملا مهما لتحديد القدرة على التنافس في الاقتصاد العالمي،

وإذ يضعون في اعتبارهم أن السماح لآليات السوق وحدها بتوجيه مسار المجتمع القائم على المعلومات والمعرفة ينطوي على مخاطر من شأنها أن تؤدي إلى تعميق الفوارق الاجتماعية القائمة حاليا داخل مجتمعاتنا وإلى خلق سبل جديدة للإقصاء وإلى ازدياد الجوانب السلبية في العولمة وتوسيع المسافات الفاصلة بين البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية،

وإذ يدركون ما لهذه التكنولوجيات من قدرات عظيمة على تعزيز التنمية الاجتماعية والسياسية لبلدان المنطقة في مجالات مثل التعليم والصحة والتدريب المهني والقضاء على التهميش الاجتماعي وتوطيد مشاركة المواطنين وكفالة الشفافية في أعمال الحكومة وإقامة مجتمعات تتمتع بقدر أكبر من الانفتاح والديمقراطية،

وإذ يضعون في اعتبارهم أن تقدما ملحوظا قد تحقق خلال العقد الماضي في المنطقة فيما يتعلق بتصحيح الاختلالات المالية وتخفيض معدل التضخم وزيادة وتيرة نمو الصادرات ومواصلة عمليات الاندماج الإقليمي واجتذاب

الاستثمارات المباشرة الأجنبية واستعادة النمو الاقتصادي الذي بلغ معدله ٣,٢ في المائة في المنطقة ككل، ولكنه ظل غير كاف لتضييق الفجوات التكنولوجية والاجتماعية الحالية على نحو ملموس، وأن اقتصادات المنطقة لا تزال تسجل معدلات منخفضة فيما يتعلق بالادخار والاستثمار وتتسم بالبطء في إيجاد فرص العمل وبتفاوت هيكلي ملحوظ وبدرجة عالية من الضعف الخارجي وبهشاشة نظمها المالية،

وإذ يضعون في اعتبارهم أن تحديات التنمية والتغلب على الفقر والتهميش الاجتماعي اللذان يؤثران على ٣٦ في المائة من السكان يستدعي تحقيق نمو اقتصادي مستدام ومستمر يشمل القطاعات التي تخلق وظائف منتجة على نطاق واسع وتمكن من زيادة وعدالة فرص حصول الجميع على الخدمات الاجتماعية،

وإذ يضعون في اعتبارهم أنه لو تم تكييف تكنولوجيا المعلومات لتناسب ثقافاتنا وإعداد محتوى مناسب على أساس مستمر، لأمكن عندئذ تعزيز التنوع وإعادة تأكيد الهوية الثقافية،

وإذ يضعون في اعتبارهم جميع الاعتبارات المذكورة آنفا، يحثون، بموجب هذا، المجلس الاقتصادي والاجتماعي أن يدعم، في الجزء الرفيع من دورته الموضوعية لعام ٢٠٠٠، البلدان النامية في الجهود التي تبذلها لتنفيذ التدابير التالية:

١ - **إعداد وتنفيذ** البرامج العامة بغية كفالة تمتع جميع السكان كافة بفرص الحصول، في أقرب وقت مستطاع، على المنتجات والخدمات ذات الصلة بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات وتوسيع نطاق استخدامها وتشجيع نمو البنية الأساسية للشبكات الرقمية ودعم البحوث والابتكارات وتطوير التكنولوجيا بصفة عامة وعلى مستوى فرادى الشركات التجارية؛

٢ - **تهيئة** الظروف والآليات اللازمة لتوفير التدريب لجميع المواطنين على استخدام التكنولوجيات الجديدة وتحقيق قدر أكبر من الإلمام بالحاسوب، وبوجه خاص من خلال دعم المبادرات المبتكرة في مجالات التعليم عن بعد والتعليم غير الرسمي وتدريب المعلمين بوصفها قاعدة ضرورية لتمكين السكان من الاضطلاع بدور إيجابي في الأشكال الجديدة للإنتاج القائم على المعرفة وتعزيز الوصول إلى تكنولوجيا المعلومات والاتصالات واستخدامها في المنهجيات الرامية إلى الإسراع بعمليات تعليم مجموعات السكان المهمشين والسكان الذين يعانون من الفقر المدقع؛

٣ - **إتاحة** فرص التوعية والتدريب في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات للقادة السياسيين وقادة المجتمعات مع الاستئناس بالخبرة المكتسبة من البرامج الرامية إلى تعزيز مجتمع المعلومات؛

٤ - **وضع** ما يلزم من آليات واستثمارات، بالتعاون مع القطاع الخاص، حتى تتاح لجميع السكان المحليين في كل بلد من بلدان المنطقة مراكز مجتمعية توفر الربط الرقمي بغية التغلب على تهميش السكان فيما يتعلق باستخدام الخدمات التي يقدمها الاقتصاد الجديد ومن ضمنها التجارة الإلكترونية والطب عن بعد والإجراءات الإدارية المباشرة وذلك بإقامة البنية الأساسية المادية وتهيئة السبل الكفيلة بتوسيع نطاق استخدام الشبكات الرقمية؛

٥ - **تعزيز** الإدارة الحكومية وجعلها أكثر كفاءة وفعالية وشفافية على جميع المستويات بتقديم المعلومات المباشرة للمواطنين وإقامة آليات التفتيش الإداري والخدمات والإجراءات الإدارية واستعانة الحكومة بالمصادر الخارجية فيما يتعلق بالسلع والخدمات عبر الشبكات الرقمية؛

٦ - **تشجيع** إنشاء شركات تقوم على التكنولوجيا من خلال وضع آليات مثل المشاريع الرأسمالية

الإنتاجية وإقامة مناطق الحوافز التكنولوجية والمشاريع النموذجية التجارية بمشاركة المؤسسات الأكاديمية ومراكز البحوث والقطاع الخاص، مع تعزيز اندماجها الوطني والإقليمي والدولي من خلال استخدام البحوث المتطورة وشبكات التنمية؛

٧ - **وضع** نظم تنظيمية تقوم، بالإضافة إلى حماية الملكية الفكرية، بتقليل المخاطر والمخاوف التي تصاحب البيئة الجديدة الناجمة عن التكنولوجيا الجديدة للمعلومات والاتصالات، إلى أقصى حد، وذلك من خلال تقديم الخدمات التي تكفل وتوجه التوسع السريع في التجارة الإلكترونية بوضع شروط تنافسية وحماية سرية المستعملين والمستهلكين وصغار المنتجين الذين يمارسون التجارة الإلكترونية وصون مصالحهم الأخرى؛

٨ - **السعي بنشاط** لإيجاد أشكال التمويل والوسائل الكفيلة بتعزيز تطوير الشركات وتحديثها، ولا سيما الشركات الصغيرة والمتوسطة الحجم، حتى تتمكن الشركات من الحصول على فرص جديدة للأعمال التجارية، مما ييسر خلق فرص جديدة أفضل للعمالة؛

٩ - **تعزيز** المؤسسات الثقافية والعلمية والتكنولوجية حتى تستفيد على نحو تام من تكنولوجيا المعلومات والاتصالات التي تتيح إنتاج ونشر شتى المحتويات الثقافية ذات الطابع الإقليمي أو الوطني أو المحلي عبر الشبكات الرقمية؛

١٠ - **دعم** البحوث وتملك المجتمع للتكنولوجيا المتطورة في مجال المعلومات والاتصالات والسعي إلى إنشاء شبكات فائقة السرعة في المنطقة؛

١١ - **اتخاذ** التدابير الرامية إلى تخفيض تكلفة خدمات الاتصال ودعم إنشاء وتعزيز أحدث البنى الأساسية للاتصالات على الصعيدين الوطني والإقليمي وتحسين ''الخاصية الشعرية'' لشبكات المعلومات والاتصالات داخل وحداتها الإقليمية المختلفة، وتحسين الوظائف الرئيسية إلى حد كبير مثل قابلية التطبيق والصلاحية التشغيلية المتبادلة وتيسير نشر الابتكارات التكنولوجية بوثيرة أسرع؛

١٢ - **بذل** جهود التعاون الإقليمية فيما يتعلق بالسياسات العامة بصدد تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لتتضمن المشاركة على أساس توافق الآراء في المنتديات الدولية ذات الصلة المعنية بمسائل شتى من ضمنها التجارة الإلكترونية والأمن وحماية الخصوصية وحقوق الملكية الفكرية والسياسات العامة الرامية إلى منع الممارسات الاحتكارية؛

١٣ - **تعزيز** التعاون الإقليمي بإنشاء آليات مبتكرة مثل تشجيع المشاريع التقنية والتجارية المشتركة في قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات التي من شأنها أن تعزز القدرات الإنتاجية والتنوع في المنطقة من خلال دمجها في الاقتصاد الجديد؛

١٤ - **دعم** تحسين وإعادة تنظيم البنية الأساسية للاتصالات في القطاعين العام والخاص بغية تهيئة الظروف المثلى لقابلية الربط والتشغيل المشترك مع كفالة توفر القدرات الكافية لتلبية طلبات تدفق الاتصالات في الاتجاهين؛

١٥ - **تعزيز** إنشاء آليات مشتركة لتطوير وتعزيز وتسويق منتجات وخدمات التكنولوجيا الرائدة مثل إعداد البرامج والتعليم عن بعد وغير ذلك؛

١٦ - **دعم** إقامة ''مرصد'' إقليمي لرصد تأثير تكنولوجيا المعلومات على الاقتصاد وعلى إجراءات التعاون الأخرى ذات الصلة؛

١٧ - **دعم** إعداد معلومات ومؤشرات إحصائية يعول عليها وتكون معيارية ومنقحة عن تطور تكنولوجيا

المعلومات والاتصالات في المنطقة وفي بلدانها مع تعزيز آليات تنسيق النظم الإحصائية؛

١٨ - **دعم** إعداد محتويات محلية ووطنية وإقليمية باللغات المحلية والرسمية لبلدان المنطقة ووضع تلك المحتويات على حواسيب الخدمة الإقليمية بغية ترشيد تدفق حركة الاتصالات المحلية والإقليمية وتيسير تبادلها عبر أقصر القنوات المباشرة؛

١٩ - **اتخاذ** التدابير الكفيلة بتخفيض الديون الخارجية على البلدان النامية لقاء المبالغ التي ستخصصها تلك البلدان لبرامجها الرامية إلى دعم التنمية الاقتصادية والاجتماعية باستخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات؛

٢٠ - **دعوة** المجتمع الدولي إلى كفالة التعاون التقني والمالي المتعدد الأطراف والثنائي على حد سواء لتيسير الجهود الداخلية المذكورة أعلاه ودعوة الشركات الخاصة ذات الصلة في البلدان النامية إلى الانضمام إلى هذا الجهد التعاوني.